اهل هذا الشان ذلك وهذا العذر قد رويناه تنصيصا انتهى وذكر امثلة لما ذكره بطول ذكرها قلت ولا يخفى على المناقد مافي هذه الوجوه قال النووي وينبغي ان يكون هذا مخرجا عن حكم الجمع على صحة المتلقى بالقبول في مستثنى من الخلاف المتقدم في القطع بصحة المجمع عليه وهذا هو الذي اشار اليه ابن الصلاح واستثناه بقوله سوا حرفيتين وهذا الكلام فيما استدناه وقد قصر هو لا في هذا الموضع وجوده الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح البخاري فذكر مما اعترضه حفاظ الحديث على البخاري مائة حديث وعشرة احاديث وقال في نكته على ابن الصلاح انه تتبع الدارقطني مافيهما من الاحاديث المعلة فرادت على المائتين و لكنها اعتراضات لطيفة في مشكلات اضبط المحل عليها اكثرها من علم العلل التي لا تقدح بها الفقها واهل الاصول ثم اشار الى الخلاف في كل حديث في البخاري مروي عن مدلس بالعنعنة سياتي بيان التدليس واقسامه والعنعنة ان شا الله تعالى وهذا غير ما ذكر في كل حديث روى من طريق راو مختلف فيه وهم اي الرواة المختلف فيهم خلق كثير ثم مسئلة الخلاف فيما عدا ذلك كله فاعرف ذلك قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر جملة الانتقادات ما لفظه والكلام على هذه الانتقادات من قبل التفصيل من وجوه منها ما هو مندفع بالكلية ومنها ما قد يندفع فمنها الزيادة التي قد تقع في بعض الاحاديث اذا انفرد بها ثقة من الثقات ولم يذكرها من هو مثله او احفظ منه فاحتمال كون

هذا الثقة

هذا الثقة غلط ظن مجرد وغايتها انها زيادة ثقة فليس فيها منافاة لما رواه الاحفظ والاكثر فهي مقبولة ومنها المروي من حديث تابعي مشهور عن صحابي سمع منه فيعلل بكونه روى عنه بواسطة كالذي يروى عن سعيد المقبري عن ابي هريرة ويروى عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة فان مثل هذا لا مانع ان يكون التابعي سمعه بواسطة ثم سمعه بدون تلك الواسطة وبالتحقيق هذا مايرويه التابعي عن صحابي فيروي من روايته عن صحابي اخر فان هذا يمكن ان يكون سمعه منهما فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا وهذا انما يطرد حيث يستوي الضبط والاتقان ومنها ما يشير صاحب التصحيح الى علة لحديث يرويه مسندا ثم يشير الى انه روي مرسلا فقصر منه قد يكون الى ترجيح رواية من ارسله على من اسنده ومنها ما يكون علة مرجوحة بالنسبة الى صحة الحديث الذي رواته ثقات متصلا وبخالفهم ثقة فيرويه منقطعا او يرويه ثقة متصلا ويرويه ضعيف منقطعا ومثل التعليل بالانقطاع وعدم اللقاء ان يقع في البخاري بخصوصه لانه معلوم ان مذهبه عدم الاكتفا بالاسناد المعنعن لمجرد امكان اللقا واذا اعتبرت هذه الامور من جملة الاحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك مما انتقد صحيح عليهما سوا مواضع يسيرة جدا ومن ادرك حقيقة ذلك فليطالع المقدمة التي كتبتها لشرح البخاري فقد بينت ذلك بيانا شافيا بحمد الله انتهى بحذف يسير واما ما وقع فيهما وهو عطف على قوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)